

اسم المقال: واقع ومحددات التداول السلمي على السلطة السياسية في البلدان العربية

اسم الكاتب: م.د. محمد محي الجنابي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7666>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 09:12 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



## الواقع ومحددات التداول السلمي على السلطة السياسية في البلدان العربية<sup>٧</sup>

### The reality and determinants of peaceful transfer of political power in Arab countries

DR. Mohammed Muhi Aljanabi

\* م.د محمد محي الجنابي\*

#### الملخص:

عرفت البشرية عبر تاريخها الطويل أنظمة وأساليب عديدة يصل عن طريقها الحكام إلى السلطة السياسية في الدولة، تختلف باختلاف الحقب التاريخية وقد تتنوع هذه الأساليب ما بين الأسلوب الوراثي المعمول به في الأنظمة الملكية، مروراً بالأسلوب الاستبدادي المتمثل في استخدام القوة والعنف بأشكاله المختلفة ، أو عن طريق البيعة ، أو القرعة التي أُستخدمت في الديمقراطية المباشرة عند اليونانيين وصولاً إلى الانتخاب المعمول به في الكثير من النظم الحديثة، لكن الواقع السياسي العربي يشير إلى استبعاد مسألة التداول على السلطة، إذ لم تشهد أغلب البلدان العربية الانتقال الحقيقي للسلطة بشقها التنفيذي باستثناء كل من لبنان والعراق بعد عام 2003م، وعليه فإن مهنة انتقال السلطة في العالم العربي ليست نتاج ظرف بعينه أو متغير منفرد، وإنما هي حصيلة لتفاعل جملة من العوامل والظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أوجدت المستبد وأدامت له أسباب البقاء على سدة الحكم.

**الكلمات المفتاحية:** التداول السلمي، السلطة السياسية، الاستبداد، البلدان العربية

#### Abstract:

Throughout its long history, humanity has known many systems and methods through which rulers reach political power in the state, which differ according to historical eras. These methods have varied between the hereditary method used in monarchies, through the authoritarian method represented in the use of force and violence in its various forms, or through allegiance, or the lottery used in direct democracy among the Greeks, up to the election used in many modern systems. However, the Arab political reality indicates the exclusion of the issue of rotation of power, as most Arab countries have not witnessed the real transfer of power in its executive aspect, with the exception

تاریخ النشر: 2024/12/31

تاریخ القبول: 2024/10/9

٧ تاریخ التقديم : 2024/9/13

\* كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين  
[mohmohi@nahrainuniv.edu.iq](mailto:mohmohi@nahrainuniv.edu.iq)

"This is an open access article under the CC BY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International  
| Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

of Lebanon and Iraq after 2003. Accordingly, the ordeal of the transfer of power in the Arab world is not the result of a specific circumstance or a single variable, but rather the result of the interaction of a set of historical, political, economic, social and cultural factors and circumstances that created the tyrant and sustained the reasons for him to remain in power.

**Keywords:** peaceful circulation, political power, tyranny, Arab countries

### المقدمة:

ان السلطة السياسية بوصفها ظاهرة اجتماعية لا يكاد يخل منها أي مجتمع إنساني لأنها وليدة حاجة إنسانية ، ومرتبطة أساساً بالمجتمع الذي تتبثق عنه وتمارس فيه بوصفها أحد العناصر المكونة للدولة، وقد ساد عبر التاريخ، وخاصة في العصور القديمة والوسطى، خلط بين السلطة والدولة نتيجة ترابط السلطة السياسية بشخصية الحاكم، إذ تشكل فكرة السلطة المحرك الأساسي لكل حياة سياسية ، بل ويمكن عدها الشرط الضروري لكل حياة اجتماعية أيا كان شكل هذه السلطة، ولذلك نجد أن أي نظرية وضعت في العلم السياسي، لا يمكن أن تغض الطرف عن فكرة السلطة.

وفي هذا السياق، عرفت البشرية عبر تاريخها الطويل أنظمة وأساليب عديدة يصل عن طريقها الحكام إلى السلطة السياسية في الدولة، تختلف باختلاف الحقب التاريخية وقد تتواتر هذه الأساليب ما بين الأسلوب الوراثي المعهول به في الأنظمة الملكية، مروراً بالأسلوب الاستبدادي المتمثل في استعمال القوة والعنف بأشكاله المختلفة ، أو عن طريق البيعة ، أو القرعة التي استعملت في الديمقراطيات المباشرة عند اليونانيين وصولاً إلى الانتخاب المعهول به في الكثير من النظم الحديثة.

لكن مع بروز وتطور التطبيقات الديمقراطية في العالم وتعدداتها، برزت مفاهيم متعددة بشأن مرتزاتها الأساسية، ومن بينها التداول السلمي للسلطة الذي من دونه لا يكون للديمقراطية أي طعم أو معنى، وقد اجتهد الكثير من المحللين والباحثين السياسيين في وضع التعاريف والمعاني لهذا المفهوم إلا أنها في المجمل تلتقي عند نقطة مشتركة تتمثل في عملية تسليم السلطة طواعية وبحسب نتائج الانتخابات، كما يكاد يتحقق الجميع على أن التداول السلمي للسلطة يتلزم جملة شروط من أهمها تعددية الأحزاب وانتخابات نزيهة ودستور يضمن حق الجميع أحزاباً ومكونات في ممارسة حقها في الحكم .

وفي الواقع، ان لتعويذ مفهوم التداول السلمي للسلطة عن مجتمعاتنا العربية لعقود طويلة ، آثاره الكارثية لتبنيه في صراعات وتصفيات جسدية وقمع للحريات وتعطيل أي توجه لنهاية حقيقة وتكريس أنظمة استبدادية جردت الفرد من إنسانيته ومقومات الحياة الكريمة بمعناها الحقيقي، إذ كانت المجتمعات

"This is an open access article under the CC BY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

العربية وما زالت في الغالب إلى حين اندلاع ثورات الربيع العربي أسيرة نوعين من أنظمة الحكم الأول ملكي وأميري عائلي والآخر جمهوري، لكنها في كلا النموذجين لم تتعم بالديمقراطية ب رغم ما تزخر به دساتير دولها من ديباجات عن الحرية والعدل والمساواة.

إذ عجزت حتى الأحزاب السياسية في المنطقة العربية التي رفعت شعارات الوطنية والقدمية والقومية من وضع لبنات الثقافة الديمقراطية تؤمن حقيقة وليس ادعاء بأن السلطة وسيلة لخدمة المواطن وليس غاية من أجل المنافع والامتيازات الفردية أو الحزبية، إذ لم تشهد الأنظمة العربية تداولًا سلمياً للسلطة وإن اغلب حكامها تسلموا مقاليد السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية، كما ان غالبية الأنظمة العربية لا تعرف العملية الانتخابية الحقيقية التي تشارك فيها الشعوب ويعبرون عن رأيهم بحرية دون اخذ أي اعتبار للمسائلة والعقاب واعتقال وتعذيب في السجون وهذا ما يحدث في بلداننا عندما يدلّي احد بصوته المعبر عن قناعاته بعكس قناعات القائد الملهم وغيرها من التسميات.

**أهمية وهدف البحث:** تكمن أهمية البحث في انه يحاول تحليل ودراسة معضلة التداول السلمي في المجتمعات العربية ، والسعى الى اثراء الدراسات المتعلقة بعلم السياسية والإجتماع المتعلقة بالتداول السلمي صورها وضماناتها وتحدياتها ومعوقاتها. إذ يهدف البحث الى تحليل واقع نشوء السلطة السياسية في البلدان العربية وتحليل ابرز محددات تداولها.

**اشكالية البحث:** تدور اشكالية البحث حول قدرة وقابلية الأنظمة السياسية في أغلب البلدان العربية من تطبيق آليات ناجعة للتداول السلمي، ومن ثم تدور الاشكالية حول التساؤلات الآتية:

1\_ ما واقع التداول السلمي للسلطة السياسية في البلدان العربية؟

2\_ ما محددات التداول السلمي للسلطة السياسية في البلدان العربية؟

**فرضية البحث:** تتعلق فرضية البحث من ان معضلة التداول السلمي في المجتمعات العربية، هي نتيجة ما تواجهه من محددات تاريخية ودستورية والاجتماعية واقتصادية اوجدت أزمة عميقة يمكن اخترالها في غياب التداول السلمي لتلك السلطة ومعه تشوّهت آليات المشاركة السياسية ، الأمر الذي أفضى إلى حدوث فجوة بين السلطة وبقى التيارات السياسية ، لذا باتت العديد من نظم الحكم العربية، تواجه معضلات حقيقة تهدد وجودها وإستمراريتها وأصبحت السياسات المنتهجة من قبلها لا تخدم المصالح العليا لأوطانها وشعوبها ولا تساعدها على مواجهة تحديات العصر التي تحيط بها.

**منهجية البحث:** استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف ظاهرة السلطة وتدالوها وركائزها، فضلاً عن المنهج النظمي التحليلي لتحليل معطيات التعامل مع التداول السلمي في البدان العربية وكذلك المحددات.

### التداول السلمي كمصطلح رئيس في البحث :

يعرف التداول السلمي للسلطة بأنه التعاقد الدوري للحكام على سدة الحكم تحت سقف الانتخابات، حيث يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لمدة محددة سلفاً ، والحقيقة، قد وردت عدة تعريف للتداول السلمي وكما يأتي<sup>(1)</sup>:

1. "انتقال وتداول السلطة بين الحاكم و الأفراد أو بين الحكومات المتعاقبة"، أو بين الأحزاب السياسية أو "بين النخب السياسية وعلى أكثر من مستوى، على مستوى الجهاز الحكومي، الجهاز الإداري، الجيش"، على كافة المستويات في الدولة، في حين اخرون بأنها عملية اقتسام السلطة بين جهتين مختلفتين لكل منهما حق ممارسة السلطة بصورة مستقلة في فترة زمنية محددة سلفاً.
2. ان التداول السلمي هو "آلية التي يتم بواسطتها اختيار حاكم جديد من جهة"، ومن جهة أخرى على أنها "الأساليب التي يتم بواسطتها عملية اسناد السلطة أو كيفية اختيار الفرد الذي يكون قادرًا على فرض نفس الدور أو أداء نفس الوظيفة للرجل السابق."
3. يعرف التداول موريis دوفارجي بأنه "التناوب أو التعاقد، فهي حركة متواصلة لكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم ثم من الحكم" وهو "عبارة عن تناوب حزبين أو تحالفين متعارضين على السلطة في ظل احترام النظام القائم من أجل تغيير الدور بين القوى السياسية الموجودة في المعارضة سلمياً، بالإنتخاب أو الاستفتاء العام للوصول إلى السلطة بين القوى السياسية تعرف مؤقتاً بالسلطة والدخول في المعارضة".
4. "التداول على السلطة هو عبارة عن مبدأ ديمقراطي وأداة تخلق تناوباً في تطبيق منهج سياسي معين وفق مدة زمنية معينة من خلال انتخابات دورية يشترط فيها احترام الكيان المؤسساتي القائم"، بالإضافة "لكونه يأخذ تجسيداً واسعاً ويشمل كل السلطات المختلفة داخل الدولة فيكون على أكثر من مستوى"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> صلاح سالم زرتقة. أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، (مصر: مكتبة مدبولي، 1993م)، ص 64.

<sup>2</sup> ثناء فؤاد عبد الله. اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997م)، ص181.

5. التداول هو أداة أساسية لتنظيم اللعبة السياسية وخلق تناوب زمني عليها من جهة، ومن جهة أخرى وسيلة تضمن فعالية في الوظيفة القضائية والإدارية، وقد يرتبط التداول على السلطة بالخلافة السياسية والتي مصدرها الإرادة الشعبية الحرة عن طريق توجهات حزبية مختلفة تتولى السلطة بموجب انتخابات دورية لفترة زمنية محددة، ووفق آليات دستورية وقانونية تنظمها وتضمن حكمة الأغلبية مع احترام الأقلية داخل إطار مؤسساتي وحيد.

وفي الواقع، تتنوع الشروط والضمانات للتداول السلمي ومع حتمية توافر دستور ديمقراطية يقنن قواعد العمل الديمقراطية ومؤسسات غير رسمية متمنه، وفي الحقيقة، ان تحقيق التداول على السلطة لا يقتصر على توافر الشروط السياسية والدستورية والتقنية (القانونية) فحسب، بل يتعداه إلى وجوب توفير مجموعة من الشروط الاجتماعية الأساسية كتوفير العدالة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات الداخلية في الدولة وتغييب التهميش وفسح المجال للحوار في ظل ثقافة ديمقراطية، فضلاً عن توافر الضمانات والشروط المتعلقة بمدة العهدة النيابية، الانتخابات النزيهة وعدالة النظام الانتخابي، توافر التعديلية السياسية، تمكين المعارضة السياسية<sup>(1)</sup>.

**هيكلية البحث:** يتكون البحث من مقدمة تتضمن مصطلح البحث الرئيس، وكذلك محورين وخاتمة واستنتاجات وكما يأتي:

### **أولاً\_ نشأة وتطور السلطة السياسية في الدول العربية**

نشأت الدولة العربية بشكل واضح مع تشكيل الدولة الإسلامية وقد شهدت منذ بدايتها تلوناً في عملية تداول السلطة؛ إذ نزعت في البداية إلى الأخذ بمنهج الشورى والانتخاب حسب معايير استمدت في معظمها من المفهوم الإسلامي لل الخليفة والحاكم والإمام. ثم تغير ذلك إلى أن ولجنا في عملية التوارث إلى أن بدأنا باستقطاب نظريات غربية دخلت في سياق ممارستنا السياسية. ومن هنا وحتى نستطيع أن نفهم العقلية العربية في الحكم ومن ثم في تداول السلطة فلابد من استحضار نشأة وواقع السلطة السياسية وتدالوها في الدول العربية بعد حقبة الإستقلال .

<sup>1</sup> لمزيد حول شروط وضمانات التداول السلمي ، فضلاً عن اشكاله، ينظر: حسان محمد شفيق. الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، (القاهرة: دار العاتق، 2007 م)، ص 270. وكذلك موريس ديفرجيه . المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ، ترجمة جورج سعد، ( بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 2014 م)، ص 40. وكذلك صالح حسين علي. الإنتخاب كأسلوب ديمقراطي لتداول السلطة ، (القاهرة: دار الكتب القانونية، 2001م)، ص 293. وكذلك بورحطة قواديرية . التداول السلمي على السلطة، مجلة البحوث السياسية و الإدارية، العدد (6)، (جامعة زيان عشور الجلفة الجزائر، 2016 م)، ص 62.

إذ عاشت أغلب الدول العربية قرابة الأربعين قرون تحت الحكم العثماني إلى غاية عام 1924م، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى عملت بريطانيا على استمالة العرب وكسب تأييدهم للقضاء على الإمبراطورية العثمانية، متعهدة بدعمهم في تحقيق وحدتهم القومية في حال انتصار الحلفاء، وقد دعم بعض العرب بالفعل هذه المبادرة ليفاجئوا بعد ذلك بتصلح الحلفاء عن وعودهم، بل إنهم تقاسموا الأقطار العربية بعد أن أخضعواها للانتداب في حين كانت أقطار أخرى تحت الإستعمار الاستيطاني، ثم اندلعت الثورات والانتفاضات ضد المستعمرات في حقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت معظم دول المشرق العربي قد نالت استقلالها لتحقق بها باقي الأقطار العربية لاحقاً، وبقيت تداعيات الحملة الاستعمارية الغربية على المنطقة العربية حتى بعد نيلها الاستقلال، لعل أبرزها هو الانعكاسات التي أعقبت تأسيس الخريطة، فجد أن الدول المغرب العربي اعتمدت على مبدأ عدم المساس بالحدود التي أفرزها الإستعمار<sup>(1)</sup>.

اما الشرق الأوسط فكان لمعاهدة (سايكس بيقو) ، التي أبرمت بين بريطانيا وفرنسا ووافقت عليها روسيا القيصرية لاحقاً، والتي تم بموجبه الاتفاق على تقسيم الدولة العثمانية، وذلك قد أدى دوراً في رسم الخريطة العربية والتأسيس لحدود لا تراعي خصوصيات وثقافات شعوب المنطقة، إذ فرضت الحماية الأنجلو فرنسية على هذه المناطق، وانتجت حدوداً جديدة كما حدث في العراق وزرعت الكيان الصهيوني في فلسطين<sup>(2)</sup>. وفي الواقع، نشأت الدول القومية العربية استناداً لمفهوم الدولة القومية الأوروبية في بيئات بشرية لا تمتلك مفهوم الدولة أو الأمة، وكذلك فقدانها لمقومات الاستمرارية، إذ افتقرت للطبقة الوسطى والسوق القومية باعتبارها عناصر ضرورية للخضوع لنظام الحكم، ونظراً للعامل الخارجي الذي أسهم في نشأة الدولة العربية عبر ما يسمى استيراد الدولة، وعلى الرغم من نيل الاستقلال بيد أنه تم المحافظة على مؤسسات وأشكال هذه الدول وفق أنموذج يعرف بالدولة ما بعد الاستعمارية<sup>(3)</sup>.

إذ لم تسجم هذه الدول مع خصوصية مجتمعاتها (الثقافية والحضارية والاجتماعية)، ولا نتجت عن صيورة تاريخية طبيعية، إذ كانت هذه الاستمرارية مقتصرة على مستوى المؤسسات الإدارية والأطر

(1) سعد الدين ابراهيم و آخرون. أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002م)، ص 84.

(2) ازوالدو دو ريفرو. أسطورة التنمية و قوى التدمير الخفية إنقراض العالم الثالث، (ترجمة فاطمة نصر)، (القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، 2002م)، ص 22.

(3) غسان سلامة و آخرون. ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م)، ص 592.

القانونية، لستمر هذه العلاقة لاحقاً بشكل أكثر قوة من خلال المعونات الممنوحة لهذه الدول والتي تعبر عن ولائها الخارجي، غير انه بنهاية الحرب الباردة تضاءلت القيمة الاستراتيجية لهذه الدول، ومن ثم نقصت هذه المعونات الأجنبية وكذلك تضائل وزنها التفاوضي على المستوى العالمي، أمام تنامي فواعل جديدة على المستوى العالمي في سياق العولمة<sup>(1)</sup>.

وعاش الوطن العربي على الموضوعات النظرية التقليدية نفسها حول الدولة والسلطة التي عاشتها الحركات السياسية العالمية المعاصرة، ولم تكن لتختلف عنها إلا في كونها تستوعب التجربة الخارجية وتفاعل معها، فأخذت الموضوعات بطريقة إيمانية خالية من النقد والإبداع، سواء ما تعلق بالقوى السياسية التي استلمت مقاليد الحكم أو شاركت فيه أو بالقوى التي عملت في موقع المعارضة، لذا فإننا لا نكاد نجد نصوصاً جدية تتحدث عن إشكالية السياسة والسلطة وتداول السلطة، وكل ما يمكن أن نعثر عليه لا يسلم من الأفكار والنظريات التي تحدث عنها كتب السلف من المفكرين الغربيين<sup>(2)</sup>.

أما السلطة بمعناها القيادي البشري فإن الإطار المعرفي للسياسي العربي يكاد لا يخرج عن تكوين نظري ضعيف بل جله لا يتعدى البديهيات أو المفاهيم العامة المتحصلة لكل فرد في المجتمع. وهناك قسم آخر دخل السياسة في مخزونه الذهني مجموعة من الشعارات التي لا مرجعية لها في ذهنه، أو أنه التقطها في المرحلة النهائية من وصوله إلى الحكم، ناهيك عن أن مفهوم السياسة في وطني العربي لا يزال يعني الدهاء والحنق الموروث عن نماذج العصر الوسيط عربياً وأوروباً، الأمر الذي يكرس الوهم بأن السياسة فن وليس علمًا وشأنًا نظرياً<sup>(3)</sup>.

إذ تدل التجربة السياسية المتكونة لدى حركات التحرر الوطني العربي والمعرفة النظرية المتحصلة للخطاب السياسي العربي، التقليدي والتقدمي، على أن محاولة التعميق السياسي العربية ظلت محكومة، في كينونتها ووعيها وفي تجربتها، بالتحرك ضمن مدار إشكالية مركبة وهي "إشكالية الدولة"، بوصفها موضوعاً وهدفاً، وغابت تماماً إشكالية المجتمع ضمن رهانات التغيير لدى قوى هذه الحركات، وانصب

(1) جمعة الزروق فرج. دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية اليمن نموذجاً، (الأردن: رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب 2015 م)، ص 90.

(2) ومضى جمال عمر . ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكرة القومية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 52 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983 م)، ص 71 ..

(3) ازوالدو دو ريفرو. مصدر سبق ذكره ، ص 22.

كل التفكير والجهد على البحث في كيفية بلوغ الهدف المركزي وهو استلام السلطة في الدولة، في حين انصرف القوميين العرب إلى العمل داخل الجيش مراهنين على الوصول إلى السلطة بالانقلاب العسكري، وشاركهم بعض الشيوعيين في هذا الاختيار، بينما انصرف بعضهم الآخر إلى المشاركة في إدارة الدولة عبر تنظيمات جبهوية، وهكذا قبل الليبراليون عموماً وبعض الشيوعيين والقوميين بنوع هزيل من المشاركة في الحكم وأحياناً دون شروط، لأن ذلك فقط يؤمن لهم نوعاً من السلطة (الوهمية)، التي توفرها إدارات بعض أجهزة الدولة<sup>(1)</sup>.

إذ تخلت بعض الحركات الوطنية تدريجياً عن التصرف كحركات اجتماعية متواصلة مع مجتمعاتها لتحول إلى سلطة (دولية) صريحة، عكس المأمول منها بكونها (الحركات التقنية) تدير التوجيه الفاعل في خلق واقع تداوله السلطة، إذ انفصلت عن الموقع الذي يضمن لها سلطتها وهو المجتمع المدني لتتضمن حثيثاً إلى مجتمع النخبة \_ الدولة، لذا أصبح المواطن يرى بكل وضوح أن المعارضة أو الممانعة التي تبديها بعض القوى السياسية، بصفتها شكلاً من أشكال الصراع، هي من أجل تحصيل أكبر جزء من الحصة ليس أكثر، وليس صراغاً من أجل تحقيق مستوى أفضل<sup>(2)</sup>.

ثم برزت المؤسسات المالية العالمية ( صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) إلى جانب الشركات متعددة الجنسيات، والتي أقحمت هذه الدول للمشاركة ضمن اقتصاد كوكبي بنفس الشروط التي فرضت على الدول الصناعية، وهو التحدي الذي أخفقت فيه الدولة العربية ولا زالت تتخبط في التخلف والضعف. وكان الاستثناء على المستوى السياسي حيث أن هذه الدول المستقلة حديثاً عرفت قطيعة عن الموروث الاستعماري في الجانب السياسي، إذ لجأت العديد من الدول العربية إلى نظام الحزب الواحد وفق نمط الاشتراكية، مما أدى إلى استبعاد جزء كبير من النخبة الاقتصادية والثقافية والسياسية القائمة آنذاك، وقد نجحت الدول العربية إلى حد ما في تحقيق تتميم اقتصادية مشهودة لكنها لم تستمر، إذ أنه بنهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين بدأت تتقهقر وبرزت على أثره العديد من المشاكل البنوية الحادة في الاقتصاد وانعكست على الجانب السياسي<sup>(3)</sup>.

(1) برهان غليون. المحن العربية الدولة ضد الأمة، ط1، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص226.

(2) المصدر نفسه، ص 331

(3) بتصرف: ومضي جمال عمر . ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكرة القومية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 52، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983 م)، ص 71 ..

وفي الحقيقة، لم يورث غياب الديمقراطية وتداول السلطة في العالم العربي إحباطاً وقنوطاً في الداخل فحسب، بل انعكس ذلك على أداء معظم الأنظمة في تعاملها مع القضايا الرئيسية، واستطاع الكيان الصهيوني أن يستثمر الضعف العربي في هذا الخصوص وأن يطرح نفسه في المحافل الدولية على أنه الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وأنه الدولة الأولى في الشرق التي تحترم حقوق الإنسان والحريات العامة وأنه الصورة المشرقة لتداول السلطة، رغم ما يمثله هذا الكيان من احتلال وما يقوم به من ممارسات قمعية تهدف إلى إلغاء وجود الشعب الفلسطيني.<sup>(1)</sup>

وساعد على ذلك، أن العديد من الأنظمة العربية قد أغرت الديمقراطية أو عطلتها بحجة أنها كانت تواجه أوضاعاً أمنية تفرض عليها مثل هذا الاجراء، وبخاصة ما تعلق بالضرورات التنموية وما كانت تقتضيه عملية مواجهة (إسرائيل)، فظهرت مجموعة من الشعارات تمحورت حول شعار (لا صوت يعلو على صوت المعركة)، وحتى بعد أن انتهت المعركة وأصبحت (إسرائيل) شريكة لبعض الدول (التي اعادت العلاقات معها)، ظلت الديمقراطيات والحريات العامة معلقة في بعض الأنظمة العربية التي استمرت في اعتماد الأسلوب الأمني بدلاً من المشاركة السياسية وال الحوار مع الرأي الآخر، حتى وإن كان رأياً لا يُمارس العنف، بينما اتبع بعضها الآخر أشكالاً متعددة من التعديل والتتوّع والانتخابات التي ظلت قاصرة عن أن تلبّي تطلعات المطالبين بالمشاركة السياسية الحقيقية<sup>(2)</sup>.

إذ يعزى ذلك إلى تدهور ثقافي واجتماعي قاد إلى حالة من الضمور الحضاري أصبحت فيه حتى الأنماط الديمقراطية السائدة سواء في الأحزاب الحاكمة أو في المعارضة لا تعبّر عن المفهوم أو تمثله، وإنما غدت تجسيداً لواقع طائفي أو قبلي، أو في أحسن الأحوال تجمعات هامشية تدين بوجودها للحاكم، الذي أصبح يصنع الأغلبية وحزب الأغلبية، ولم تعد الحكومات تُشكّل من أحزاب ذات وجود على الساحة لأن مثل هذه الأحزاب أصلاً غير موجودة، في الحقيقة، إن الدول العربية تعرف غياباً للمفهوم الحديث للدولة الذي نتيجة شخصنة السلطة للدولة، وهذا ما ينعكس بدوره على نظام الحكم الذي لا يقوم على أساس دستورية واضحة، ناهيك عن العديد من المحددات التي قلصت من هامش التداول السلمي للسلطة السياسية، وهذا ما سنتطرق له في المحور الآتي.

(1) قحطان احمد سليمان. الأساس في العلوم السياسية، ط1، (عمان: دار مجلسي، 2004 م)، ص 311.

(2) حسين توفيق ابراهيم. ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م)، ص 136.

## ثانياً\_ محددات التداول السلمي للسلطة في البلدان العربية

شهدت أغلب الدول العربية غياباً لمفهوم الحديث للدولة الذي يتجاوز الطرح التقليدي الذي يحصرها في شعب، إقليم وسلطة إلى شرط استمرارية المؤسسات و استقلاليتها عن شخص الحاكم ، مما انعكس ذلك على طريقة ممارسة السلطة عبر تركيزها في يد الحاكم الذي يجسد رب العائلة أو شيخ العشيرة أو القبيلة ، إذ هيمنت السلطة السياسية على الساحة السياسية ليس نظيرها لأدائها الفعال وإنما لغياب أي بديل يمكنه أن يحل محلها أو أي مؤسسات من شأنها ابراز اتفاقاتها، ناهيك عن محددات عدة وازمات عانت منها أغلب الدول العربية، كانت ولا تزال أبرز معوقات التداول السلمي في الدول العربية، وابرزها ما يأتي :

### 1\_ المحددات التاريخية:

أن تاريخ المنطقة العربية الإسلامية لم يكن متاغماً مع الانتقال السلمي للسلطة، فقد عرفت المنطقة العربية الإسلامية منذ وفاة الرسول (ص) خلفاء وسلطانين لم يعرفوا معنى انتقال السلطة، وبهذا الصدد، ثار جدالاً فقهياً واسعاً بشأن إمكانية عزل الخليفة أو إجباره على التنازل، في حين انتقلت الخلافة من الأمويين إلى العباسيين بالسيف وهي السمة التي تكررت بعد ذلك في المماليك التي بدأت تتولد داخل رحم الدولة العباسية، وكانت دولة المماليك في مصر والشام والحجاز مثالاً لانتقال السلطة من خلال الاحتكام إلى السيوف، إذ فرض الأكثر قوة نفسه سلطاناً إلى أن يتمكن آخر من القضاء عليه وتنصيب نفسه سلطاناً<sup>(1)</sup>.

ولم يتغير الوضع مع سيطرة العثمانيين على معظم أرجاء الوطن العربي، ولا مع محاولات البعض الخروج على سلطة العثمانيين وتحديهم مثل علي بك الكبير في مصر أو ظاهر العمر في (فلسطين)، إذ ظل مفهوم تداول السلطة غائباً يرافقه تمنع الحاكم بسلطات مطلقة وينتقل الحكم أو السلطة من شخص إلى آخر بالوفاة أو بالقتل<sup>(2)</sup>.

وعندما تأسست دول أو كيانات الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية وتفككها، سعت دولتنا الانتداب بريطانيا وفرنسا إلى وضع تنظيم جديد في هذه الكيانات إما بتحويلها إلى نظم ملكية

(1) امام عبد الفتاح امام. الطاغية دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، 1994م)، ص 161.

(2) عبد الكريم الارياني. حالة الديمقراطية في العالم العربي، 2005 م، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

<http://www.almotamar.net/news/20492.htm>

تاريخ المشاهدة 2024/8/15

(مصر والعراق وشرق الأردن) أو جمهورية (لبنان وسوريا) وجعلها تقسم ببعض سمات النظم الليبرالية الغربية من قبيل التعدد الحزبي والانتخابات الدورية وجود المجالس النيابية، لكن لم يتحقق التداول السلمي للسلطة في أغلب البلدان العربية لأسباب عدة كان من أهمها أن الانتخابات الحرة تأتي عادة بأغلبية من حزب أو أحزاب تدعوا لتحقيق الاستقلال الكامل عن بريطانيا أو فرنسا، الأمر الذي جعل دولة الاحتلال تتدخل بالتحالف مع قوى محلية أخرى من الملك وأحزاب الأقلية لتزييف إرادة الناخبين أو تعطيل الحياة الديمقراطية، الأمر الذي أعاد تحقق التداول السلمي للسلطة<sup>(1)</sup>.

ثم جاءت حقبة الانقلابات العسكرية لفتح صفحة جديدة في سجل التداول العنيف للسلطة في الوطن العربي، ولتشهد (سوريا) ثلاثة انقلابات في عام واحد هو عام (1949م)، ولتشهد (مصر) حركة للجيش عام (1952م) وال العراق (1958م) واليمن (1962م) والجزائر (1965م) والسودان (1958م) وليبيا (1969م)، وتم في (مصر واليمن وال伊拉克 وليبيا) القضاء على النظام الملكي وتأسيس نظم جمهورية ثورية، بينما كانت انقلابات (السودان والجزائر وسوريا) داخل نظم جمهورية<sup>(2)</sup>.

ونجحت بعض الانقلابات في تأسيس نظم استمرت لمدد طويلة بينما أخفق بعضها في الاستمرار وأتاح السبيل لأنقلابات أخرى ، بيد أن الأمر المهم في الانقلابات العسكرية أنها أسست لطريقة حديثة في انتقال السلطة وهي امتلاك القوة، وحيث إن القوات المسلحة أو الجيش هي القوة الأكبر داخل النظام، فإن من يسيطر عليها يستطيع السيطرة على السلطة، وهو أمر يجافي تماماً فكرة التداول السلمي للسلطة بناء على تنافس سياسي بين أكثر من شخص وأكثر من اتجاه<sup>(3)</sup>.

ولم يكن غريباً أن تتبني النظم التي تأسست بعد الانقلابات العسكرية فكرة التنظيم السياسي الوحيد وأن تهاجم بعنف فكرة التعدد الحزبي وأن توصف النظم التي تأسست فيما بين الحربين العالمتين بأنها نظم بالية عقيمة وعميلة للاستعمار. وفي الوقت نفسه الذي كانت الانقلابات فيه تتتابع في بعض النظم الجمهورية سوريا واليمن والسودان على سبيل المثال - كانت النظم الملكية ترسخ أقدامها بعيداً عن فكرة التداول السلمي في ظل عدم وجود احزاب سياسية أو تنافس حقيقي واحتكار الأسر الحاكمة

(1) عبد الكريم الارياني. مصدر سابق.

(2) امام عبد الفتاح امام. مصدر سابق، ص 162.

(3) قحطان احمد سليمان. مصدر سابق، ص 313.

للمناصب الرئيسية في النظام، أو في ظل تعدد حزبي مشروط بسيطرة الأحزاب الموالية للقصر على المجلس النيابي مثلما كان الحال في المملكة المغربية<sup>(1)</sup>.

ومع مرور الأزمنة، كانت ظروف الحرب الباردة مواتية تماماً لتجذر الأنظمة العربية الشمولية، التي استفادت من إستقطاباتها، ورفعت شعارات ثورية الشكل، فارغة المضمون، واعتمدت على إيديولوجيات قومية ويسارية لاكتساب شرعيتها في الوعي السياسي العربي، واستفادت من شعار لا صوت يعلو على صوت المعركة مع العدو (الإسرائيلي) حتى استفنته مثل باقي شعاراتها وأطروحاتها الجوفاء<sup>(2)</sup>.

في الواقع، قد بدأت تلك النظم تواجهه، منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين المنصرم، مشكلة تأكّل شرعيتها السياسية، نظراً لفشلها الذريع في الحفاظ على الاستقلال الوطني، وفي مواجهة التهديدات الخارجية، وفشلها في تحقيق التنمية، وعجزها عن تحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية وسواءما بينما نجحت تلك الأنظمة في إدارة الأزمات، وفي إخفاء الغليان الداخلي وتأجيل الانفجار، بسبب التفوق الهائل المتراكם في قوة الأجهزة الأمنية والاستخبارية متقدعاً مع تراكم خبراتها في احتواء وقمع النشاطات المعارضة بمبادرة ودعم واسع من السلطة السياسية بشقيها التنفيذي. ومع تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م الداعم الأساسي لحركات التحرر والنظم الثورية بالإضافة لسيطرة الأحادية الأمريكية ومن ثم سيطرة الرأسمالية وانتشار العولمة واقتصاد حرية السوق عبر العالم كل ذلك جعل النظم العربية تأخذ بهذا النظام، غير أن هذا جعل الكفة غير متوازنة ومن ثم سبب خلل في المنظومة العربية فالعولمة واقتصاد حرية السوق يتطلب في الكفة المقابلة تعددية سياسية حقيقة واحترام الحريات والانفتاح سياسياً على العالم، وبدلاً من البدء بالتغيير، قد لجأت الأنظمة الحاكمة إلى إغلاق الطرق أمام أية محاولة جدية في التغيير، وتحدثت عوضاً عن ذلك عن الإصلاح المقنن، كونها تريده مشروطاً ومنقوصاً، كي تستمر في إنكار حق شعوبها في حكم نفسها<sup>(3)</sup>.

(1) سرى هاشم محمد. أزمة الديمقراطية في الدول العربية وأثرها على المشاريع الوحدوية، (الجامعة المستنصرية: رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2004م)، ص 15.

(2) عبد الله بلقيز. الاصلاح السياسي في الوطني العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 304، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م)، ص 87.

(3) سامر مؤيد عبد اللطيف. أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغيير في العالم العربي، العدد 2، جامعة كربلاء - كلية القانون، 2016 م، ص 146.

فلم تصل الإصلاحات الجزئية الذي أمكن تحقيقها في بعض المواقع إلى مستوى تشكيل سلطات منتخبة تتنافس سلمياً وتتداول فيما بينها الحكم والسلطة، كما لم تمس الانتخابات جوهر السلطة، في حين لجأت بعض الأنظمة إلى استخدام العنف تعويضاً عن فقدانها للشرعية التاريخية، ولشرعية الإنجاز، ومعها باتت أدت محاولات التغيير والإصلاح والتحديث التي جرت، إلى مزيد من الفشل السياسي والتمويه، بسبب ممارسات نظم سياسية تستبد بالرأي، وتجاهل الاتجاه العالمي المتزايد والراسخ نحو الديمقراطية .<sup>(1)</sup>

## 2\_ المحددات السياسية:

يندرج ضمن هذا الإطار طيف واسع من الأسباب التي تعيشها البلدان العربية سواء على مستوى البنية الفوقية المتمثلة في طريقة تشكل السلطة وطريقة ممارستها ونمط علاقتها بالمجتمع فضلاً عن طبيعة استجابة وتفاعل المجتمع معها، وأبرزها:

**أ\_ بنية الدولة والسلطة فيها :** تبع بعض العوامل التي تعيق مسار انتقال السلطة سلمياً في العالم العربي من بناء الدولة ككل وما تشمله من بنى أساسية إدارية وسياسية وقانونية، فهذه البنى هي التي تحدد الإطار الموضوعي لممارسة الناس وحدود اختيارتهم الممكنة والأفاق المفتوحة أمامهم وكما يأتي:<sup>(2)</sup>

1) ان البنى السياسية سعت الى اشباع حاجات النخب التي سيطرت على الدولة لتمكن سيطرتها وتعزيز سلطتها وضمان البقاء إلى أطول فترة ممكنة في موقع الحكم.

2) إن معظم النظم السياسية العربية إن لم يكن اغلبها على الإطلاق تعاني من الجمود في تركيبها البنوي وفي آلية الارقاء السياسي مما جعل هذه النظم (النظم السياسية العربية) تدخل في أزمة تجلّى مظاهرها في عدة مجالات بدءاً من الشرعية والمأسسة والمشاركة الشعبية ومواجهة التحديات الخارجية وانتهاءً إلى سوء الإدارة والتنمية الاقتصادية، فأثبتت الصيغة العامة لتلك النظم الجمود وعدم الاستقرار، مما أدى في الم結ة النهائية إلى علاقة سلبية وصدامية أيضاً بين الحاكمين والمحكومين .

(1) سامر مؤيد عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(2) عبد النور بن عتبر وآخرون. الديمقراطية والتmodernية الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (30)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012 م)، 59.

(3) تابعت الانقلابات وصاحب هذا النهج أساليب شديدة القمعية من جانب القيادات في إرضا حاجات النخب التي سيطرت على الدولة لتمكين سيطرتها وتعزيز سلطتها وضمان البقاء إلى أطول مدة ممكنة في الحكم.

(4) إن جوهر المشكلة يكمن في نتاج ممارسات الأنظمة الحاكمة التي استبعدت الخيار الديمقراطي في التداول السلمي ، حتى أصبح هذا الخيار مستحيلًا في ظل سيطرة فرد واحد وحاشيته على مقدرات الدولة ومختلف الموارد الوطنية والاجتماعية و مختلف أجهزة الإعلام وسواها، بل وقد تمادت تلك الأنظمة في تغليب الهم الأمني تجاه شعوبها على حساب كل الأهداف، حتى بات الهاجم الأمني هو الهاجم الوحيد والفرد الذي يجب الالتفات إليه قبل أي من الأهداف الأخرى.

(5) ضبط المجتمع وتقييد حراكه من أجل تأكيد سيطرتها على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن تحقيق مصالح جماعة السلطة وتضمن استمرار البقاء فيها، وثمة من يرجع هذا الاستعصاء السلطوي في العالم العربي إلى النشأة المعاصرة للدولة العربية والتي نشأت، في الأغلب، إما على حامل المؤسسة العسكرية (الجيش)، وإما على خلفيات قبلية عشائرية، هكذا ادت هذه الأوضاع إلى تأكل الدولة المفترضة (دولة المؤسسات والقانون) لصالح السلطة، وإلى تهميش المجتمع، وعرقلة تحديه وتمدينه<sup>(1)</sup>.

## بـ الفجوة بين النص الدستوري والتداول السلمي:

قد لا نجافي الصواب إذا اختزلنا أزمة السلطة في العالم العربي عند بؤرة استعصاء انتقالها بطريقة سلمية ، إذ عادة ما يترك الحاكم موقعه إما بالوفاة او بالاغتيال أو بالإجبار أو حتى بالقضاء على النظام برمتته، كما حدث في النظم الملكية إبان الخمسينيات والستينيات في (مصر والعراق ولibia واليمن)، أو بالقضاء على أحد قادة النظام على رأس النظام كما حدث في الجزائر عام (1965 م) وفي سوريا عامي(1966 م و 1970 م)، فلم تشهد الدول العربية باستثناء (لبنان والعراق بعد عام 2003 م) انتقالاً للسلطة بسيطرتها التنفيذية عبر صناديق الانتخابات على الرغم من الإشارة الصريحة في معظم دساتير هذه الدول إلى اعتماد تلك الآلية في نقل السلطة، فعلى سبيل المثال ينص الدستور التونسي في

(1) سامر مؤيد عبد اللطيف. مصدر سابق، ص 151.

مادته (39) على مسألة انتخاب الرئيس لمدة خمسة أعوام انتخاباً عاماً حراً مباشراً، مع إجازة ترشيح الرئيس لولaitين متتاليتين<sup>(1)</sup>.

كما فعل الدستور المصري في مادته (76) بالإشارة إلى إن الرئيس يُنتخب عن طريق الاقتراع السري المباشر ، لمدة ستة أعوام قابلة للتجديد مرات آخر ، كما جاء في المادة (77) منه أما الدستور الجزائري فقد نص في مادته (71) على انتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر لمدة خمسة أعوام قابلة للتجديد مرة واحدة فقط كما جاء في نص المادة (74) منه<sup>(2)</sup>. في بلدان عربية أخرى ينتخب رئيس الحكومة بشكل غير مباشر عن طريق المجلس النيابي كما هو الحال في لبنان حسب المواد (73-75) من دستورها النافذ، أو من خلال ترشيح مجلس الشعب له بالاسم ثم يؤكّد ذلك الترشح باستفتاء عام يجري بعد ذلك كما هو الحال في (سوريا)<sup>(3)</sup>.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن خمسة بلدان عربية تحظر دساتيرها تولي الرئيس للحكم أكثر من دورتين متتاليتين هي (اليمن، الجزائر ، السودان ، تونس ، لبنان)، مما يؤكّد جانباً آخر من محنة الانفصال الواضح بين النصوص الدستورية وواقع الممارسة السياسية في هذه البلدان ، ومن هنا غابت الأطر الدستورية التي تحكم الممارسة السلطوية، التي تباهت بين الأساليب العنيفة والسلمية بعيداً عن صناديق الاقتراع<sup>(4)</sup>.

أما في النظم الجمهورية السلطوية (سوريا ، موريتانيا) فلا وجود لإمكانية التداول السلمي، إذ يسيطر حزب واحد أو قائد على السلطة بزعامة قائد عسكري أو مدني تؤيده القوات المسلحة، إذ انقلت السلطة من الرئيس (حافظ الأسد) إلى نجله الرئيس (بشار الأسد) في صورة درامية استلزمت تعديل الدستور كي يسمح بتولي من لم يبلغ عمره الأربعين حسب نص الدستور. ولم يعلن عن تولي نائب الرئيس السوري سلطات رئيس الجمهورية حتى يتم الاستفتاء على الرئيس الجديد وتمت ترقية (بشار الأسد) إلى رتبة فريق<sup>(5)</sup>.

(1) دستور الجمهورية التونسية لعام 1959.

(2) دستور جمهورية مصر العربية لعام 1971.

(3) دستور جمهورية لبنان لعام 1921 المعدل.

(4) فاتح سمير عزام. الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات واسس التغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 م )، ص 72.

(5) سامر مؤيد عبد اللطيف. مصدر سابق، ص 149.

إذ تشهد هذه النظم عادة استفتاءات تكون نتيجتها 100 % تقريباً، في حين لا تتم أي انتخابات للرئاسة أو استفتاء عليها في الجماهيرية الليبية من خلال استخدام حجة واهية وهي أن العقيد ( القذافي ) الذي حكم منذ عام ( 1969\_2011 ) لا يشغل منصباً رسمياً رغم أنه يحضر مؤتمرات القمة العربية والأفريقية بوصفه رئيساً للدولة ويعقد اللقاءات مع رؤساء وملوك الدول الأخرى ، كما انضمت السودان في ظل النظام الحالي إلى هذه المجموعة حيث يسيطر قائد عسكري على السلطة ويرأس حزباً يتمتع بالأغلبية ، وفي السياق ذاته ، تتسم النظم الملكية التقليدية بوجود ملك أو سلطان أو أمير يملك ويحكم ، ويشغل أفراد الأسرة الحاكمة معظم المناصب المحورية ( رئيس الوزراء ، وزير الدفاع ، وزير الداخلية . إلخ ) إذ لا توجد انتخابات نيابية ولا تعدد حزبي لا يتم التنافس أصلاً ، وتُعد رغبة رئيس الدولة هي المعيار الوحيد فهو الذي يعين رئيس الوزراء أو الوزراء جميعهم في الغالب <sup>(1)</sup> ..

وتتسم هذه النظم من جانب آخر بغياب الدستور أو بغياب التقاليد الدستورية التي تقنن طريقة انتقال السلطة بغض النظر عن هذه الطريقة أو بحضورها المقيد بانتقال العرش عبر ما يعرف بنظام الوراثة ، فتنتقل السلطة على مستوى رئيس الدولة الملك أو السلطان أو الأمير إلى ولد العهد الذي عادة ما يكون ابنه أو أحد إخوته ، إن اختلال العمل بهذا في انتقال السلطة نتيجة الانقسام داخل الأسرة الحاكمة أو جود تنافس بين أكثر من شخص على المنصب غالباً ما تلعب الأسرة الحاكمة دوراً مهماً في حسم هذا الخلاف بحيث يعتبر أعضاؤها بمثابة حزب حاكم يقرر كثيراً من السياسات ، عادة ما يكون لأعضاء الأسرة الحاكمة رأي في ولد العهد الذي يصبح فيما بعد ملكاً أو أميراً <sup>(2)</sup> .

اما فيما يتعلق بالنظم الملكية شبه الدستورية كالالأردن والمغرب والكويت ، قد تشهد اجراء انتخابات دورية يتربّ عليها تشكيل للمجلس النيابي (الأمة في الكويت والنواب في الأردن والمغرب) ، إذ يفترض من الناحية النظرية أن تسفر الانتخابات عنأغلبية حزبية تسمح بتناول السلطة من الأحزاب ، بيد أن هذا الأمر لم يحدث إلا نادراً ، ووفقاً لقيود معينة ، إذ يشغل ولد عهد الكويت عادة منصب رئيس الوزراء ويشغل كبار أعضاء الأسرة الحاكمة المناصب المحورية في الحكومة (الخارجية ، الدفاع ، الداخلية .. الخ)

(1) علي الدين هلال ونيفين مسعد. النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 م)، ص 61.

(2) علي خليفة الكواري. نحو مفهوم مشترك أفضل للديمقراطية في البلدان العربية، 2007، موقع الجزيرة، متاح على الرابط الآتي :  
تاريخ المشاهدة 2024/9/23

الأمر الذي يعيق مجلس الأمة عن القيام بمهامه، بل إن الخلاف بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء قد أدى أكثر من مرة إلى حل مجلس الأمة وتوقف الحياة الدستورية<sup>(1)</sup>.

ويأخذ الدستور الأردني بالنظام البرلماني طبقاً للمادة الأولى منه ، التي حسمت أيضاً أمر انتقال السلطة بأسلوب الوراثة، هذا إلى جانب السلطات التي يتمتع بها الملك لجعله من الناحية الفعلية الشخصية المحورية في النظام، ورغم السماح بالتنوع الحزبي لم يتمكن أي حزب من الحصول علىأغلبية نيابية تمكنه من تشكيل الحكومة، الأمر الذي يتتيح للملك تكليف رئيس للحكومة عادة ما يحصل على ثقة مجلس النواب دون أن يكون اختياره بالضرورة مرتبطاً بحصوله علىأغلبية برلمانية<sup>(2)</sup>.

وعلى أساس ما تقدم، فإن الواقع الفعلي لا يحمل تميزات كبيرة بين مجموعات النظم التي سبقت الإشارة إليها، إلا أن آليات انتقال السلطة تختلف من نظام إلى آخر، وباستثناء المغرب الذي تم فيه الانتقال لاعتبارات تتعلق برغبة الملك الراحل في تهيئه أوضاع أكثر استقراراً لنظام مع اقتراب رحيله، يبقى انتقال السلطة انتخابات حرة ونزيهة لشغل منصب رئيس الوزراء في النظم الملكية أمراً بعيد المنال حتى الآن، وإن كانت النظم التي تشهد تعداداً حزبياً وانتخابات دورية أقرب لتحقيق هذا الهدف من تلك التي تمنع التعدد أو الانتخابات أو تخلو من المجلس التشريعي أو من الدساتير الحديثة.

### جـ \_ أهلية الأحزاب السياسية وهشاشة القوى الديمقراطية:

لم تقم الأحزاب السياسية العربية القائمة أو حتى تلك التي تعمل بشكل علني وتشترك في الانتخابات العامة، على أن تزيد من مستوى تأثيرها في الحياة السياسية العربية، بسبب ما يأتي<sup>(3)</sup>:

(1) لا تملك قدرًا من إثبات الذات يكفي للتنافس لإتمام عملية تداول حقيقة للسلطة، كما ان هذه الأحزاب لا تتمتع بهامش من الحرية والشروط العادلة التي تتيح لها (حتى مع الحصول على الأغلبية) فرصة اتخاذ القرار الذي تريد. أما الأحزاب القادرة على التنافس والتأثير، إلى حد ما، وذات الطموحات والقواعد الشعبية، فإنه لا يتاح لها العمل، أو يحال بينها وبين الحصول على حصتها العادلة في الانتخابات.

(1) ماجد كيالي. أحوال السياسة في واقعنا العربي الراهن، موقع عربي 48، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://www.arab48.com>

تاريخ المشاهدة 28/9/2024 م

(2) ينظر المادة (28) دستور المملكة الهاشمية الأردنية لعام 1952.

(3) منذر سليمان. الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، م 2002)، ص 168.

(2) الأحزاب التي وصلت إلى السلطة غالباً ما تبحث عن الانقال بالدولة إلى حكومة الحزب الواحد، فتبدأ إما بمصادرة الأحزاب الأخرى والتضييق عليها في محاولة لإلغائها، أو على الأقل تحرص على أن تدمج معها بعض الأحزاب التي تشكل حالة تنافسية لها، لذا يغدو الحزب عائلة حاكمة ولكن مواصفات سياسية واجتماعية مختلفة، تسوق في ثناياها تصورات دكتاتورية وقمعية وإن لم يصل بها الأمر إلى درجة استخدام القوة العسكرية.

(3) حرصت العديد من الأحزاب العربية الحاكمة على تكيف العمل السياسي العام في بلدانها على مقاييس تضمن لها الاستمرار في الحكم. فغدا من شروط الحاكم أن يكون عضواً في ذلك الحزب، وفي بعض الأحيان يجب أن يكون ضمن الدوائر الضيقة والقريبة من القيادة فيه أو في كثير من الأحيان أن يكون زعيماً لهذا الحزب.

(4) لم تستطع تعددية الأحزاب العربية أن تقدم للحياة السياسية في الوطن العربي ولو نموذجاً واحداً يمكن من خلاله قراءة علاقة المجتمع المدني بالسلطة بوضوح.

(5) إن هذه الأحزاب على كثرة توجهاتها وتتنوعها وقوة صياغة برامجها في بعض الأحيان، وطول مدة وجودها في الحكم، لم تقدر أن تعطي اطمئناناً للمواطن العربي حتى يركن إليها. فهو ينضم إليها إما طامعاً في منصب لاستمالة زعيم الحزب أو مجاملأً لعلاقة اجتماعية معينة، حتى بلغ الأمر بعدد من الأحزاب في بعض الدول العربية أن تحمل اسم الشخص المؤسس دون أن يعرف ذلك الحزب بهويته السياسية أو بمبادئه وأفكاره<sup>(1)</sup>.

وفي السياق ذاته، تتجسد أزمة الانتقال نحو الديمقراطية في البلاد العربية اليوم في هشاشة القوى الديمقراطية التي يمكن المراهنة عليها للسير بعملية التغيير السياسي والتحول الاجتماعي ، وهذا ما يتضح عبر الآتي<sup>(2)</sup>:

أ. تتجلى هذه الهشاشة في غياب التنظيمات الديمقراطية الحقيقة وغياب القواعد والتقاليد والممارسات الواضحة والثابتة التي تميزها وتهيكلها، واقتصر الدعوة للديمقراطية على مجموعات صغيرة من اليسار السابق وهي المجموعات التي تستخدمها في أغلب الأحيان من أجل إعادة تشنين نفسها في

(1) اسامي الغزالى حرب. الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: عالم المعرفة، 1978 م)، ص 75.

(2) عبد الرحمن الكواكبي. طبائع الإستبداد و مصارع الاستعباد، ط2، (تحقيق محمد عمارة) ، (القاهرة: دار الشروق، 2009 م)، ص 115.

الساحة السياسية أكثر مما تنظر إليها كبرنامج سياسي حقيقي للتحول الاجتماعي ويخدم تبني الديمقراطية كوسيلة للاستفادة من الانفتاحات الجزئية التي تدفع إليها أزمة النظام أو من الطموح إلى بناء تحالفات دولية جديدة.

ب. أن القوى السياسية لا تزال تستفيد من الانفتاحات المحدودة التي يضطر إليها النظام أكثر مما تساهم في خلقها، وبالعكس لا تزال الأجيال الجديدة الشابة التي لم تدرج بعد عن طريق الاضطهاد والقمع والإرهاب غير مؤمنة بهذه الانفتاحات ولا حتى بمعنى الديمقراطية، إنها فريسة لمشاعر اليأس، وهي تردد تحويلات جذرية وسريعة.

ج. ان وجود خيار ديمقراطي حقيقي في البلاد العربية يعد امراً صعباً مع غياب قوى ديمقراطية قوية ومنظمة، بينما تندع الدعوة الديمقراطية المسائدة إلى أن تكون الرأسمال الثقافي الجديد الذي تثمره النخبة اليسارية الليبرالية المهمشة في التنافس الجديد المفتوح بسبب الأزمة على السلطة<sup>(1)</sup>.

### 3\_ المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

لا شك بأن الديمقراطية لا تقطع دابر التداول العنيف على الحكم وتقلص العنف السياسي الجماهيري إلى أدنى تعبيراته إلا بتتحقق معدلات النمو الاقتصادي على معدلات النمو الديمغرافي، وبنظرة فاحصة إلى حالة الفقر التي يعيشها معظم سكان البلدان العربية الكبرى تصبح الديمقراطية حلماً بعيد المنال؛ فهؤلاء الفقراء هم عادة في معظمهم ضحايا الأممية والجهل وهذا لا يساعدهم على وعي أهمية الديمقراطية كعامل استقرار سياسي يساعد على التنمية الاقتصادية باستقطاب الاستثمارات الخارجية وبإقناع أصحاب رؤوس الأموال الداخلية بعدم الفرار<sup>(2)</sup>.

وفي المقابل، إنَّ الوعي بأهمية حقوقهم المدنية وحده لا يسهم في تفعيل التداول؛ إذ لم يترك مطلب توفير لقمة العيش في رؤوس أغلب مواطني البلدان العربية مكاناً لأي مطلب سواه، وهكذا كانت المحصلة أنهم تعاملوا حتى يومنا هذا، مع الانتخابات الديمقراطية إما بالاستكاف عن التصويت كما هو الحال في (مصر) وإما ببيع أصواتهم (المغرب) وأما بالتصويت الاحتاججي لأكثر الحركات تطرفًا وعنفاً (الجزائر)، إذ تكررت حقيقة مفادها إن الديمقراطية لا تتأصل إلا في مجتمعات الوفرة إلى درجة أن رئيس البنك الدولي يقدر إن بلغ متوسط الدخل الفردي السنوي عشرة آلاف دولار هو الشرط المناسب لتوطين

(1) علي خليفة الكواري و آخرون. مصدر سابق، ص 48.

(2) شارل عيساوي. الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد (322)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005 م، ص 13.

الديمقراطية. عندئذ تتضاءل إمكانية التصويت الاحتجاجي والعنف السياسي ويختفي بيع الأصوات<sup>(1)</sup>. إذ عاشت البلدان العربية مشاكل اقتصادية كانت السبب الرئيسي في معوقات التداول السلمي للسلطة او حتى الديمقراطية منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي واستمر اثرها حتى الان، وابرز تلك المشكلات ما يأتي<sup>(2)</sup>:

أ. البطالة وعدم توفر فرص عمل بسبب الفساد وانتشار الرشوة وضعف الرقابة الوطنية وهدر أموال الدولة على مشروعات غير ذات جدوى.

ب. تراجع معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم في إيراداتها العامة، في الوقت الذي اتجهت تكاليف المعيشة نحو الارتفاع.

ج. العجز الكبير في المالية العامة بسبب تزايد الإنفاق العام الناجم عن حرص الحكومات على استيفاء الاحتياجات الأساسية للسكان وتحسين مستوياتهم في الوقت الذي تميل فيه الإيرادات العامة نحو الانخفاض بسبب تراجع معدلات النمو وانخفاض قدرة الممولين على دفع الضرائب وارتفاع الدين العام المحلي إلى مستويات غير مستدامة وتزايد الدين الخارجي .

د. التراجع الكبير في موارد النقد الأجنبي واستنفاف احتياطاتها نتيجة لخروج رأس المال وتراجع موارد النقد الأجنبي التقليدي ولاسيما عوائد السياحة وتوقف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً للظروف السياسية غير الملائمة، فعلى سبيل المثال تتعرض موارد مصر الرئيسية من النقد الأجنبي حالياً لضربيات حادة خصوصاً صادراتها السلعية وإيراداتها من السياحة ، نظراً للتراجع الكبير في إعداد السائحين بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تتعرض له البلاد حالياً .

هـ. الطابع الريعي لاقتصاديات البلدان العربية ، فالدولة الريعية من الناحية الاقتصادية لا تنتج ما يكفي حاجتها الأساسية أو تستورد من الخارج ما يلزمها التي أثرت بما يأتي<sup>(3)</sup>:

(1) الواقع في تبعية واضحة تجاه الخارج ، وبما ان الأسواق الداخلية ضيقة لتبرير جدوى إنشاء مؤسسات اقتصادية تنتج السلع ذات القيمة المضافة للثروة الوطنية تصبح تلك الأسواق قاعدة للشركات الأجنبية الذين بجنون الأرباح غير المشروعه ويقتضون ما يسمى بالفائض الاستهلاكي.

(1) شارل عيساوي، مصدر سبق ذكره. ص 13

(2) احمد فاضل جاسم. التحولات السياسية في البلدان العربية : دراسة تحليلية في الأسباب وآفاق المستقبل، مجلة العلوم السياسية، العدد 47، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، 2013 م، ص 83.

(3) احمد فاضل جاسم ، مصدر سبق ذكره، ص 84.

(2) تركيز الثروات بيد القلة المستفيدة المقربة من أوساط الحكم والنفوذ ومن ثم تترسخ العلاقة بين تلك الطبقة والنخب الحاكمة مثل تونس ومصر.

وفي الحقيقة، كان من المفترض أن تسهم النخب السياسية العربية في القضاء على الفقر وأتساع الفجوة الاجتماعية بين الطبقات المكونة للمجتمع، إذ أزداد الفقر واتسعت الهوة بالشكل الذي أنتج طبقة غنية وأخرى فقيرة ومن ثم دخول أغلب البلدان العربية مجدداً في نفق التخلف الاقتصادي، ترافق ذلك ارتفاع محددات توليد الشروط والظروف الالزمة لخلق البيئة الاجتماعية والثقافية القادرة على استيعاب قيم البناء الديمقراطي وجوهرها فتح أبواب الحكم أمام المشاركة الشعبية، وفي هذا السياق يمكن تشخيص حالة اختلال عميق في البنية الاجتماعية والثقافية العربية تحول دون تمكين الأغلبية المجتمعية من الاستحواذ على وعي سياسي واجتماعي لائق، وتحد من قدرتها على الوصول إلى مصادر المعلومات، ويضعف إمكانية معرفتها لحقوقها ومصالحها. ومن ثم ممارستها حرياتها، بعيداً عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا الصدد، أكدت تقارير التنمية الإنسانية العربية، التي أشارت إلى أن النقص في المعرفة والنقص في التنمية يؤديان إلى النقص في الحرية، أو في التمكين من الحرية، الأمر الذي يؤدي إلى النقص في التمكين من الديمocracy<sup>(1)</sup>.

وفي المقابل نجد أن الثقافة الديمocratie هي ثقافة معارضة ونقد، لذلك فإن الوعي العربي وثقافة الخوف من النقد والموروث عن تربية عائلية مؤنثة ومذنبة تزرع في رؤوس ضحاياها الرعب من الوقع في الخطأ ورفض الرأي الآخر، مهما بلغت درجة موضوعيته، ومع الاستجابة السلبية لمتطلبات ثقافة الإجماع العشائري الملازمة للذهنية التقليدية، تغيب مساحة الاختلاف عن وجه التفاعل الاجتماعي بين الأفراد ضمن المجتمع الواحد، مما يعني غياب أهم متطلبات تعزيز البناء الديمقراطي القائمة على تطوير ثقافة الاختلاف والتتنوع والتسامح ضمن المجتمعات الإنسانية<sup>(2)</sup>.

في حين ان النظام التربوي العربي أسهم في نشر ثقافة الممنوع وفقدان الهوية واعتلت ثقافة الاستهلاك، ناهيك عن غياب العدالة الاجتماعية، مما أنتج حالة من البؤس والتهميش إلى المهانة وازدراء الحقوق وانتهاك الكرامة الإنسانية عبر سعي النخب السياسية الحاكمة وبشكل مستمر إلى تعزيز

(1) مهدي ابوبكر حمة علي. الشرق الأوسط والربيع العربي: آفاق ومستقبل، الحوار المتمدن، العدد 3615، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: تاريخ المشاهدة 2024/10/18

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=292384>

(2) احمد فاضل جاسم. مصدر سبق ذكره، ص 84.

آلية القمع وتعيم الواقع والتقييد وبالشكل الذي اعتبرت السلطة السياسية الحاكمة نفسها ان لها وحدها ان تقرر متى وكيف تحكم في توزيع الموارد العامة تبعا لأولويات تمسكها بالسلطة السياسية<sup>(1)</sup>. وذلك في ظل ضعف دور المثقفين العرب بوصفهم شرائح المجتمع المعول عليها في عقلنة مفهوم تداول السلطة وتهذيبه وتفعيله وإعطاء المفهوم بعده الصحيح هي طبقة المثقفين. فالدراسة المتأنية للعمل الفكري المتفق في العالم العربي تقود، بالضرورة، إلى أن هذا النتاج يمثل في حقيقته أدباً غاضباً، الذي يجعل عدداً كبيراً من مثقفيه غاضبين على السلطة وأحياناً على الدولة، ومن ثم يعادونها أو على الحد الأدنى، ينسحبون منها، أو يمتنعون عن التعامل معها<sup>(2)</sup>.

وعليه، فإن واقع وتطور السلطة في الدول العربية، اتسمت أغلبها بالاستبداد والإبعاد عن آليات التداول السلمي، وانعكست على تفرق الناس على عدة ولاءات ضيقية (قبيلية، طائفية، لغوية، دينية)، لأن الولاء للدولة دائماً في المرتبة الثانية، وهذا ما رسخ الولاءات الضيقية وأضعف استقطاب الولاء نحو الدولة نظراً لما تشهده هذه الأخيرة من ضعف مؤسساتها أو عدم استقرارها واستمراريتها، ناهيك عن تجاوز القانون بطريقة غير عقلانية، إذ لم تستطع الدول العربية التخلص من منطق القبيلة، مما قادها إلى تنامي العديد من التناقضات و التي اعاقت عملية التداول السلمي للسلطة السياسية في البلدان العربية عبر ما يأتي<sup>(3)</sup>:

أ. سيطرة المحددات التاريخية والسياسية والاجتماعية والقبلية .

ب. الاحتكام إلى تقدس الحكم في حالات الخلاف مع المعارضة بما من شأنه القضاء عليها.

ج. سيطرة الذكرة (البعد التاريخي) أو بالأحرى هيمنة النخب الحاكمة على الذكرة وتحويرها بما يخدم تصوراتها الضيقية.

#### 4 \_ المحددات الخارجية:

برزت العديد من المعوقات على المستوى الخارجي أدت أدولاً سلبية على عملية التداول السلمي ، إذ سعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء استراتيجياتها تجاه منطقة الشرق الأوسط وتجاه البلدان العربية تحديداً تبعاً لمصالحها الاقتصادية والحيوية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من

(1) سامر مؤيد عبد اللطيف. مصدر سابق، ص 153

(2) ومضي جمال عمر . ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة، مصدر سابق، ص 76 .

(3) إسماعيل الشطي و آخرون. مداخل الإنقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 م)، ص 332 .

ضمان ديمومة مصالحها الاقتصادية الكبرى، لذلك فإن الدول الغربية وتحديدا الولايات المتحدة بنت إستراتيجيتها الخارجية تجاه هذه الدول وفق أهداف تسعى إلى تحقيقها كي تتحقق سياسة الأهداف وتتضمن في الوقت ذاته تحقيق أهدافها مستقبلا<sup>(1)</sup>.

وزاد الاهتمام الأمريكي بشكل مباشر بعد إحداث 11 ايلول عام 2001 م ومتسارع تجاه المنطقة والتي بسببها رفعت أمريكا شعار الحرب على الإرهاب بعد أن أدركت حجم الخطر الذي تمثله الجماعات الإرهابية من جهة، وحجم الدول التي ترعى الإرهاب وتتوفر له عناصر الدعم من جهة أخرى. فكان لزاما عليها وخوفا على مصالحها النفطية والإستراتيجية ان تضمن انتقال تلك المنطقة إلى الديمقراطية، لذا فإنها حدبت أهداف سياساتها تجاه المنطقة العربية لضمان مصالحها بالنقاط الآتية<sup>(2)</sup>:

أ. المحافظة على أمن الدولة العبرية (إسرائيل) وضمان تقوتها على جيرانها من خلال الدعم اللامحدود والرعاية الكبيرة التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من ورائها.

ب. تتمتع منطقة الشرق الأوسط بالنفط، الذي جعلها من أكبر المناطق المهمة في العالم وخصوصا الخليج العربي والعراق ، لذا أصبح من الضروري المحافظة على استمرارية تدفق النفط العربي وبأسعار مناسبة ، وذلك يستلزم وضع الخطط الضرورية الازمة لضمان الحصول على مصادر الطاقة بكل الوسائل ومنع الجماعات والقوى الإرهابية من التأثير عليه.

ج. ان أهداف السياسة الأمريكية تسعى إلى تحقيق أنظمة حكم عربية موالية لها وضامنة المصالح الحيوية ولاسيما النفط ، فكانت لا تتوانى من تقديم الدعم اللامحدود للحكام الموالين لسياساتها خاصة الجناح المعتدل من الدول العربية كمصر في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وتونس في عهد الرئيس الأسبق بن علي وبقية دول الخليج لأن أساليبها القمعية كفيلة بالتصدي للامتداد الأصولي الإسلامي، وبهذا الشكل لم تكن واشنطن راغبة بإلقاء النخب السياسية الحاكمة بالمنطقة معتبرة تع翁ها ضروري لضمان المصالح الغربية في الوطن العربي.

(1) كمال مجاهدي. الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي \_ حدوده وتقاضاته، مجلة المستقبل العربي، العدد 390، 2011 م، ص12.

(2) احمد فاضل جاسم. مصدر سبق ذكره، ص 82.

الخاتمة:

يشير الواقع السياسي العربي إلى استبعاد مسألة التداول على السلطة، لأنه يفقد إلى وجود دولة ديمقراطية ذات مؤسسات تمتاز بالثبات والاستقرار، وأن تكون لهذه الدولة شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن شخص الحاكم، ويعاقب على الحكم فيها أشخاص يتم انتخابهم ديمقراطياً لفترات محددة سلفاً، وفي الواقع، إن مبدأ التداول السلمي على السلطة يقع في الحلقة المركزية للممارسة الديمقراطية ويستجيب بفاعلية لخاصية التنوع والتنوع إلى التغيير في المجتمعات الإنسانية، وعلى الرغم من ذلك فان جميع النظم العربية حتى الآن لا تعرف الانتقال الحقيقي للسلطة بشقها التنفيذي خاصه والذي يعني الانتقال السلمي للسلطة من رئيس إلى آخر أو من حزب أغلبية إلى حزب آخر بناء على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم، باستثناء كل من لبنان والعراق بعد عام 2003م.

لذلك فإن مهنة انتقال السلطة في العالم العربي ليست نتاج ظرف بعينه أو متغير منفرد، وإنما هي حصيلة لتفاعل جملة من العوامل والظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أوجدت المستبد وأدامت له أسباب البقاء على سدة الحكم ، وعزلته عن إرادة الشعب وحتى عن نصوص الدستور، وبهذا استعراض الحاكم عن الشرعية الدستورية بشرعية مزيفة من صنع الأغراض الشخصية وكانت الشعوب العربية بسلبيتها سبباً وشريكاً آخر في اختلاق هذه الأزمة وإدامتها مع استطالات سكوتها عن تجاوزات الحكام وانتهاكاتهم المستمرة للدستور والإرادة الشعبية.

ولم تكن أزمة التداول السلمي للسلطة في حقيقتها ، أزمة ناشئة عن النصوص القانونية أو في إطارها بقدر ما كانت النصوص القانونية في أحيان كثيرة وسليتها وأدائها لتحقيق المزيد من اختلافات التداول السلس للسلطة ، وإنما كانت أزمة متعددة الأسباب موحدة المظاهر وان اختلفت طرق التعبير عنها واستغرقت منعرجات زمنية متعددة، وإذا كانت التاريخ قد ألقى بتركته الاستبدادية المضنية على طريق انتقال السلطة، فان الحاضر يتشارط تلك التركة ويتحمل كفلاً مهماً من المسؤولية عنها بسبب الظروف المجدية التي بات يعيش في كنفها المواطن العربي.

الاستنتاجات:

1. ان الواقع السياسي العربي يشير إلى استبعاد مسألة التداول على السلطة. ، إذ لم تعرف جميع النظم العربية الانتقال الحقيقي للسلطة بشقها التنفيذي خاصه والذي يعني الانتقال السلمي للسلطة من

رئيس إلى آخر أو من حزب أغلبية إلى حزب آخر بناء على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم، باستثناء كل من لبنان والعراق بعد عام 2003.

2. أن بعض الانظمة العربية لم تحدد حتى الية لانتقال السلطة في حالة اختفاء القائد، وفي البعض الآخر من الدول العربية التي حدد الدستور فيها آلية لانتقال السلطة في حال خلو المنصب، لكن لم يتم احترام الدستور بل وتم تعديله بسرعة مدهشة ليناسب شخصاً بعيداً عن أي إمكانية لاعتماد الانتخابات كوسيلة في وصول البديل إلى سدة الحكم.

3. الواقع أن مهنة انتقال السلطة في العالم العربي ليست نتاج ظرف عينه أو متغير منفرد، وإنما هي حصيلة لتفاعل جملة من العوامل والظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية.

#### المقترحات:

نقترح العمل على إعداد آليات عامة ذات أبعاد ومضامين قانونية وسياسية من أجل تعزيز مبدأ التداول السلمي في البلدان العربية، كما يأتي:

1. تحديد وتضييق السلطة المطلقة، وتأطيرها بإطار قانوني يسمح للقوى السياسية المختلفة بالمشاركة السياسية وفق القواعد الدستورية بعيداً عن العنف والقوة لتحقيق هذه المشاركة أو عن طريق التعاقب الانقلابي أو الثوري.

2. إجراء مراجعة جوهرية للقواعد التي تحكم النظام السياسي في البلاد العربية، إذ ينبغي أن يتحول التركيز على المواطنين بعيداً عن الطوائف.

3. ضرورة وجود أحزاب سياسية ديمقراطية تقوم على القيم والمبادئ الوطنية ينظمها قانوناً خاصاً يعمل على تحريم العنف والاحتكار السياسي سواء في إطار الحزب أو السلطة، والقبول بالانتقال السلمي للسلطة في ظل توفير آلية انتخابات حرة.

4. رفع مستوى وعي الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي إما عن طريق سعي الأفراد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع، مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة والاتحادات. بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

5. تطبيق آليات محددة بُغية إيقاف وملحقة كل من يقدم على مخالفة التشريعات الانتخابية، في الوقت الملائم وبشكل مهني ومحайд وذلك عبر وسائل فعالة لإنفاذ القانون التي من شأنها أن تسهم في تحقيق مبدأ النزاهة في الإنتخابات.

6. وجود التشريعات التي تضمن وتأكد وتحمي المشاركة وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار، والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار.

### **References:**

1. Ibn Manzur - Muhammad bin Makram. Lisan al-Arab, 1st ed., vol. 11 (Beirut: Dar al-Sadir, 1976), p. 252.
2. Michael Stewart. Modern Governance Systems, translated by Ahmed Kamel, reviewed by Suleiman al-Tamawi, (Beirut: Dar al-Fikr al-Arabi, 1962), p. 309.
3. Salah Salem Zartouqa. Patterns of Seizing Power in Arab Countries, (Egypt: Madbouly Library, 1993), p. 64.
4. Thanaa Fouad Abdulla. Mechanisms of Democratic Change in the Arab World, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1997), p. 181.
5. Mundhir al-Shawi. Constitutional Law: Theory of the Constitution, (Baghdad: Legal Research Publications, p. 1981), p. 2.
6. Sadiq al-Aswad. Sociology - Its Foundations and Dimensions, (Baghdad: Dar al-Hikma for Printing and Publishing, 1990), p. 276.
7. Muhammad Kazim al-Mashhadani. Political Systems, (Mosul: Dar Al-Hikma for Printing, 2008), p. 159.
8. Hassan Shafiq Al-Ani. Political and Constitutional Systems, (Cairo: Al-Atik for Book Industry, 2007), p. 270.
9. Ahmed Ayman Majd Al-Din. The Principle of Rotation of Power in Algeria, (Algeria: Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Qasdi Merbah - Ouargla 2015), p. 24.
10. Yahya Al-Sayed Sabahi. The American Political System and the Islamic Caliphate, (Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1993), p. 119.
11. George Shafiq Sari. Principles and Provisions of Constitutional Law, 4th ed., (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiyya, 2003), p. 747.
12. Ali Youssef Al-Shukri. Comparative Political Systems, (Egypt: Itrak for Printing and Publishing, 2003), p. 97.
13. Souad Al-Sharqawi. The Political System in the Contemporary Year, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, 2002, p. 55.
14. Abdul-Illah Belqiz. Violence and Democracy, 2nd ed., (Beirut: Dar Al Kunuz Al Adabiya, 2000), p. 14.

15. Saleh Hussein Ali. Election as a Democratic Method for the Transfer of Power, (Cairo: Dar Al Kotob Al Qanuniya, 2001), p. 293.
16. Hassan Muhammad Shafiq. Comparative Political and Constitutional Systems, (Cairo: Dar Al Aatek, 2007), p. 270.
17. Maurice Duverger. Political Institutions and Constitutional Law, translated by (George Saad), (Beirut: Majd University Foundation for Publishing and Distribution, 2014), p. 40.
18. Falah Khalaf Kazim Al Zuhairi. Democracy and the Peaceful Transfer of Power - The Inevitability of Interdependence, Political and International Magazine, Issue 22, (College of Political Science, Al Mustansiriya University, 2012), p. 223.
19. Bourhala Qadriya. Peaceful Transfer of Power, Journal of Political and Administrative Research, Issue (6), (University of Ziane Achour, Djelfa, Algeria, 2016), p. 62.
20. Saad Eddin Ibrahim and others. The Crisis of Democracy in the Arab World, 3rd ed., (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2002), p. 84.
21. Oswaldo de Rivero. The Myth of Development and the Hidden Forces of Destruction, The Extinction of the Third World, (translated by Fatima Nasr), (Cairo: Sutour Al-Jadeeda Publications, 2002), p. 22.
22. Ghassan Salama and others. Democracy without Democrats, Openness Policies in the Arab Islamic World, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1995), p. 592.
23. Jumaa Al-Zarouk Faraj. The Role of the Tribe in Arab Political Systems, Yemen as a Model, (Jordan: Master's Thesis, Middle East University, Faculty of Arts 2015), p. 90.
24. Wamdi Jamal Omar. Features of Arab Thought in the Age of Awakening and Its Relationship to the Idea of Arab Nationalism, Al-Mustaql Al-Arabi Magazine, Issue 52, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1983), p. 71.
25. Burhan Ghalioun. The Arab Ordeal: The State Against the Nation, 1st ed., (Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies, 2015), p. 226.
26. Wamdi Jamal Omar. Features of Arab Thought in the Age of Awakening and its Relationship to the Idea of Arab Nationalism, Al-Mustaql Al-Arabi Magazine, Issue 52, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1983), p. 71.
27. Qahtaan Ahmad Suleiman. The Basis of Political Science, 1st ed., (Amman: Dar Majdalawi, 2004), p. 311.
28. Hussein Tawfiq Ibrahim. The Phenomenon of Political Violence in Arab Regimes, 2nd ed., (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1999), p. 136.
29. Imam Abdul Fattah Imam. The Tyrant: A Philosophical Study of Forms of Political Tyranny, (Kuwait: World of Knowledge Series, National Council for Culture, 1994), p. 161.
30. Sari Hashim Muhammad. The Crisis of Democracy in Arab Countries and Its Impact on Unity Projects, (Al-Mustansiriya University: Master's Thesis, Higher Institute for Political and International Studies, 2004), p. 15.
31. Abdul-Ilah Balqiz. Political Reform in the Arab World, Al-Mustaql Al-Arabi Magazine, Issue 304, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2004), p. 87.

32. Samir Mu'ayyad Abdul Latif. The Crisis of the Peaceful Transfer of Executive Power and the Future of Change in the Arab World, Issue 2, University of Karbala - College of Law, 2016, p. 146.
33. Abdul Nour Bin Antar and others. Democracy and Democratic Development in the Arab World, Al-Mustaql Al-Arabi Book Series (30), (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2012), 59.
34. Fateh Samir Azzam. The Constitution in the Arab World: Factors of Stability and Foundations of Change, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2006), p. 72.
35. Ali Al-Din Hilal and Nevin Mas'ad. Arab Political Systems: Issues of Continuity and Change, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2002), p. 61.
36. Mundhir Suleiman. The Army, Politics and Authority in the Arab World, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2002), p. 168.
37. Osama Al-Ghazali Harb. Political Parties in the Third World, (Kuwait: Alam Al-Ma'rifah, 1978), p. 75.
38. Abdul Rahman Al-Kawakibi. The Nature of Tyranny and the Downfall of Slavery, 2nd ed., (Edited by Muhammad Amara), (Cairo: Dar Al-Shorouk, 2009), p. 115.
39. Charles Issaoui. The Economic and Social Conditions of Democracy in the Middle East, Al-Mustaql Al-Arabi Magazine, Issue (322), Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2005, p. 13.
40. Ahmad Fadel Jassim. Political Transformations in Arab Countries: An Analytical Study of the Causes and Future Prospects, Political Science Magazine, Issue 47, College of Political Science - University of Baghdad, 2013, p. 83.
41. Ismail Al-Shatti and others. Approaches to the Transition to Democracy in Arab Countries, 2nd ed., (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2004), p. 332.